

مجموعة البنك الدولي

الاستجابة لجائحة كورونا

وإعادة البناء على نحو أفضل



جهد عالمي غير مسبوق

جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) هي أزمة لم نشهد مثلها من قبل في حياتنا. فقد دفعت 100 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020، وأدت إلى اتساع أوجه التفاوت وعدم المساواة، وهو ما قد ينطوي على خطر أن تتخلف البلدان الفقيرة عن قطار التعافي. وتأتي هذه الأزمة إضافة إلى التحديات طويلة الأجل التي تفاقم الأوضاع الهشة في العديد من البلدان، وتتمثل في: مديونية لا يمكن الاستمرار في تحملها، وتغيّر المناخ، والصراعات، وضعف نظم الحوكمة.

أطلقت مجموعة البنك الدولي أكبر استجابة للأزمات في تاريخها بغرض مساعدة أكثر من 100 بلدٍ من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على مكافحة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها.

ينصب تركيز جهودنا على أربعة مجالات حيوية: **إنقاذ الأرواح، وحماية الفئات الفقيرة والأشد احتياجاً، ومساندة نمو مؤسسات الأعمال وخلق فرص العمل، وإعادة البناء على نحو أفضل.** ونحن ملتزمون بمساعدة البلدان المتعاملة معنا على الخروج من هذه الأزمة العالمية والتحرك نحو تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

خلال فترة الخمسة عشر شهراً الممتدة بين أبريل/نيسان 2020 ويونيو/حزيران 2021، أتاحت مجموعة البنك الدولي أكثر من **157 مليار دولار*** لمساعدة الحكومات والقطاع الخاص في البلدان النامية.

يشمل التمويل الذي قدمه البنك الدولي للحكومات ما يلي:

- ارتباطات بقيمة **53.3 مليار دولار** من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوقنا لمساعدة بلدان العالم الأشد فقراً
- ارتباطات بقيمة **45.6 مليار دولار** من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل

يشمل التمويل الذي قدمته مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للقطاع الخاص ما يلي:

- **42.7 مليار دولار** من مؤسسة التمويل الدولية إلى الشركات الخاصة والمؤسسات المالية
- **7.6 مليارات دولار** من إجمالي مبالغ ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

* يشمل هذا الإجمالي والأرقام التي تلي: التمويل قصير الأجل، والموارد التي قامت بتعبئتها من الغير، والصناديق الاستثمارية التي ينفذها المستفيدون.

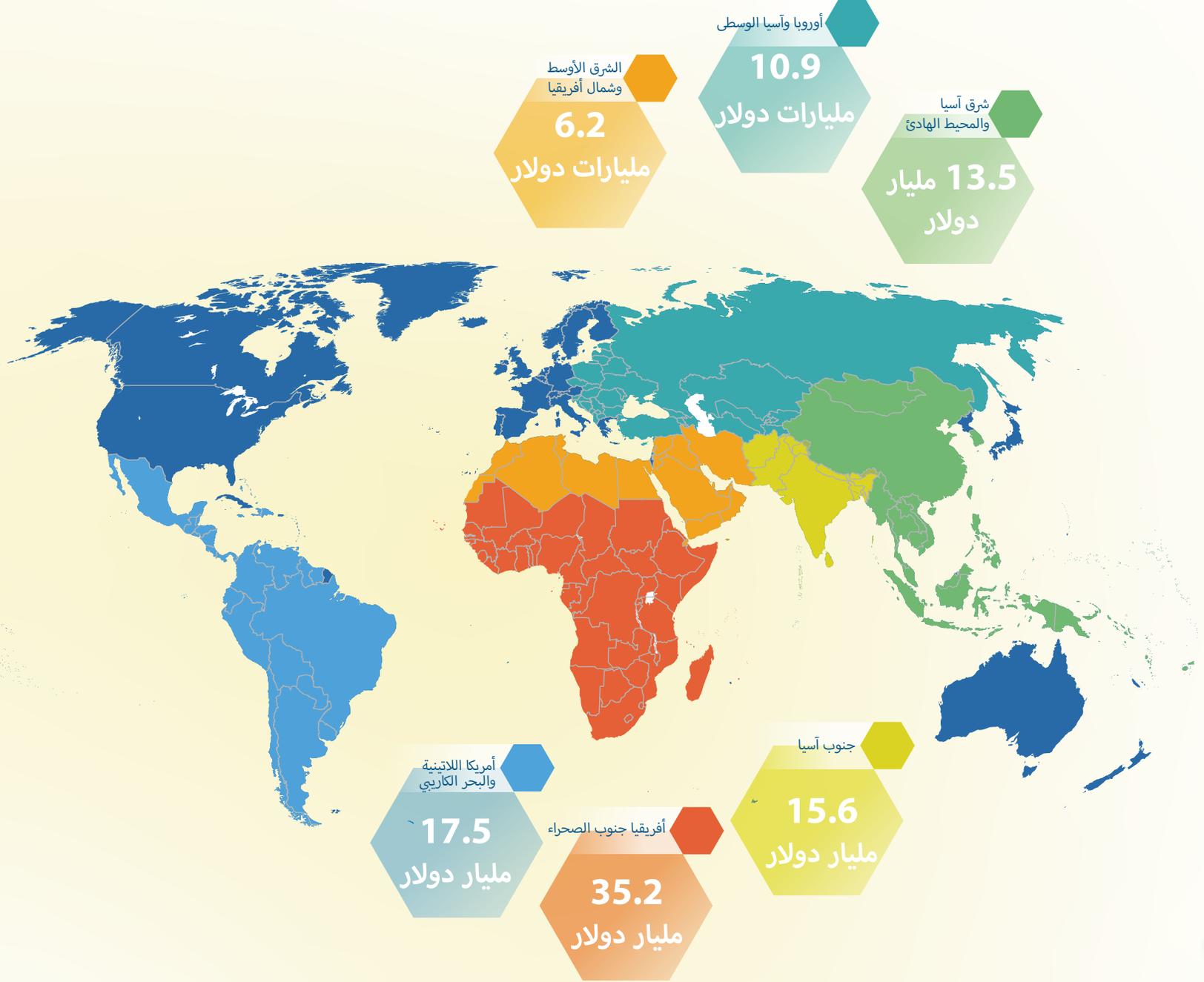


مساندتنا العالمية

بلغ مجموع ارتباطات مجموعة البنك الدولي لفترة الاثني عشر شهراً من السنة المالية 2021

98.8 مليار دولار

يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستثمارية التي تنفذها البلدان المستفيدة، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية تشتمل على ارتباطات طويلة الأجل لحسابها الخاص وارتباطات تمويل قصيرة الأجل.





إنقاذ الأرواح

قام البنك الدولي بتمويل مشروعات لمساعدة أكثر من 100 بلدٍ على تلبية احتياجاتها الصحية الطارئة. ويشتمل تركيزنا على تمويل توريد أدوات الاختبار، وتتبع الحالات المصابة، والعلاج؛ وشراء المستلزمات الطبية والمختبرية؛ وتدريب الكوادر الطبية.

- نقوم حالياً بإعادة تخصيص التمويل من المشروعات القائمة لمساندة استجابة البلدان. وفي منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قمنا بتفعيل خيارات السحب المؤجل لمواجهة الكوارث المصممة للتصدي لها.
- تشتمل جهودنا على التعاون المستمر مع طائفة واسعة من الشركاء العالميين، بما في ذلك الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، وتحالف غافي للقاحات، والصندوق العالمي، وصندوق النقد الدولي، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

اللقاحات. يساند البنك الدولي إمكانية حصول البلدان النامية على اللقاحات، سواء من خلال آلية كوفاكس أو مباشرةً من الشركات المصنعة. وتساعد اعتمادات تمويلية بقيمة 20 مليار دولار على مدى عامين البلدان على شراء اللقاحات وإقامة أنظمة لتولي توزيعها. وحتى أغسطس/آب 2021، ارتبطنا بتقديم أكثر من 4.6 مليارات دولار لما يبلغ 54 بلداً.

- بالعمل مع الشركاء، ساعدنا أيضاً 140 بلداً نامياً على تقييم مدى جاهزيتها لتوزيع اللقاحات على نحو آمن. كما نقيم شراكة مع الاتحاد الأفريقي لمساعدة البلدان في مختلف أنحاء أفريقيا على شراء اللقاحات وتوزيعها على أكثر من 400 مليون شخص.
- تتيح مؤسسة التمويل الدولية 4 مليارات دولار لزيادة قدرة البلدان النامية على تصنيع اللقاحات والحصول على الأجهزة الطبية الحيوية. وتستثمر المؤسسة، بالتعاون مع الشركاء الثنائيين، 600 مليون يورو لتمكين شركة أسبن فارماكير بجنوب أفريقيا من إنتاج لقاح جونسون آند جونسون المكون من جرعة واحدة.

النظم الصحية. ساعدت استثمارات البنك الدولي وما يتصل بها من مساندة على صعيد السياسات البلدان على تقوية أنظمة الرعاية الصحية على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال بناء القدرة على الصمود للتصدي للجوائح في المستقبل ومنع تعطل الخدمات الصحية الأساسية الأخرى.

- بناء على الدروس المستخلصة من تفشي الإيبولا، وسعت المؤسسة الدولية للتنمية تمويلها لمراقبة انتشار الأمراض في غرب ووسط أفريقيا. ولتعزيز جاهزيتها، يساند البنك أيضاً مراكز التميز الإقليمية، مثل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض، ومشروع شبكة مختبرات الصحة العامة في شرق أفريقيا، ومنظمة الصحة لغرب أفريقيا.

إنقاذ الأرواح



حماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً

لقد دفعت آثار جائحة كورونا ما يقدر بنحو 100 مليون شخص آخر إلى براثن الفقر المدقع، مما بدد معه مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الوقت الحالي إلى الضعف، لاسيما في البلدان التي كانت تعاني بالفعل من الهشاشة أو الصراعات. وهناك ما يصل إلى 1.6 مليار طالب توقفوا عن الذهاب إلى المدارس. ومن المرجح أن تفقد النساء وظائفهن، بينما يواجهن في الوقت نفسه تزايد الطلب على خدمات تقديم الرعاية وارتفاع مخاطر العنف القائم على نوع الجنس.

الحماية الاجتماعية. تحظى شبكات الأمان بأهمية بالغة عندما يفقد الناس دخلهم وسبل كسب عيشهم: لكن حتى قبل تفشي الجائحة، لم يكن هناك سوى شخص من بين كل خمسة أشخاص في البلدان الأشد فقراً يحصل على هذه المساعدة. ويساعد التمويل الذي يقدمه البنك الدولي للبلدان على توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للتصدي للأزمة وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

- في غانا، يساند البنك الدولي دفع تحويلات نقدية لمرة واحدة إلى 350 ألف أسرة. وفي باكستان، ستقدم شبكة الأمان الوطنية تحويلات طارئة بقيمة 25 مليون دولار لما يصل إلى 4 ملايين شخص.
- في الصومال، تساعد منحة بقيمة 65 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية البرنامج الوطني للتحويلات النقدية على تقديم المساعدات التي تمكن الأسر من تعزيز دخلها وإعطاء الأولوية لصحة أطفالها وتعليمهم.

التعليم. تساعد البلدان على إعادة الطلاب إلى المدارس، والتعويض عن خسائر التعلم، وإعادة بناء الأنظمة التي تكون أكثر فعالية وإنصافاً وقدرة على الصمود.

- في الهند، يستثمر مشروع بتكلفة 500 مليون دولار في التعلم من بُعد، ويعمل على خفض معدلات التسرب، وتوفير التعليم التعويضي، وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية للمعلمين والطلاب والأسر. وسيعود هذا الجهد بالنفع على نحو 250 مليون طفل في سن الدراسة وأكثر من 10 ملايين معلم.

الأمن الغذائي. تساعد الموارد التمويلية التي خصصتها المؤسسة الدولية للتنمية للتصدي للآزمات الاستجابات المبكرة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، وذلك من خلال توسيع نطاق شبكات الأمان في حالات الطوارئ وتقديم المساعدة لسبل كسب العيش.

- في اليمن، يجري تصميم المساعدة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للوصول إلى 150 ألف أسرة معيشية في المناطق الأكثر عرضة للمعاناة.
- في هايتي، قمنا بتعبئة تمويل طارئ لمساعدة المزارع الصغيرة على شراء البذور والأسمدة والمستلزمات الأخرى لحماية الإنتاج لموسم الزراعة المقبلين.

حماية الفئات الفقيرة



مساندة نمو الأعمال وإيجاد فرص العمل

لقد أثرت جائحة كورونا على مؤسسات الأعمال الخاصة تأثيراً شديداً. ففي مختلف بلدان الأسواق الصاعدة، تظهر بيانات مجموعة البنك الدولي أن هناك نحو أربع من بين كل 10 شركات أصغر حجماً متأخرة أو من المتوقع أن تتأخر قريباً عن سداد مستحقاتها المالية. ويشكل دعم القطاع الخاص عاملاً أساسياً لاحتواء الأزمة الاقتصادية ومساندة جهود التعافي؛ وفي العديد من البلدان، توجد علاقة ارتباط وثيقة بين استمرارية النمو الشامل للجميع وخلق فرص العمل من جهة والإصلاحات والتحول الاقتصادي من جهة أخرى.

مساندة مؤسسات الأعمال. في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، تواجه الشركات صعوبات مالية حادة في خضم الجائحة؛ وكثير منها بحاجة إلى المساعدة للاستمرار في العمل والحفاظ على الوظائف.

- أطلقت مؤسسة التمويل الدولية تسهيلات سريعة الصرف لمكافحة فيروس كورونا بمخصصات قدرها 8.4 مليارات دولار في مارس/آذار 2020 لتوفير السيولة للجهات المتعاملة معها. وحتى حلول يونيو/حزيران 2021، تم الارتباط بتقديم **5.8 مليارات دولار**، ذهب نصفها تقريباً إلى أشد البلدان فقراً والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.
- يذهب جزء كبير من التمويل الذي تقدمه مؤسسة التمويل الدولية إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وهي مصدر كبير لفرص العمل في البلدان النامية، وكذلك إلى رائدات الأعمال.
- ساعد برنامج الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للاستجابة لجائحة كورونا بمخصصات قدرها 6.5 مليارات دولار المستثمرين والمقرضين على التخفيف من تأثير الأزمة في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
- يعمل البنك الدولي أيضاً على مساعدة الشركات التي تتوافر لها مقومات البقاء، وتدعيم أنظمة الإعسار، وبناء قدرة القطاع المالي على الصمود في إندونيسيا والمكسيك وباراغواي وأوروغواي.

الاقتصاد الرقمي. تظهر الجائحة أكثر من أي وقت مضى أن البنية التحتية للاتصال الشبكي ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن في البلدان التي لا يتاح فيها الاتصال بالإنترنت سوى لعدد قليل، فإن توفير خدمات الاتصال الشبكي الشاملة وميسورة التكلفة وعالية الجودة يتطلب استثمارات ضخمة.

- تساند مبادرة البنك الدولي للاقتصاد الرقمي من أجل أفريقيا إستراتيجية الاتحاد الأفريقي للتحوّل الرقمي، حيث تهدف إلى ربط كل فرد ومنشأة أعمال وحكومة في أفريقيا بشبكة الإنترنت بحلول عام 2030.
- في جمهورية قيرغيز، تساعد على ربط المزارع بالأسواق باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتتبع عمليات التسليم وجودة المنتجات. ويساعد ذلك المزارعين على تدعيم سبل كسب العيش وزيادة الدخل، مع بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات في سلاسل القيمة.
- في الأردن، يربط مشروع بقيمة 163 مليون دولار الشباب الفقراء والأكثر احتياجاً - الأردنيين واللاجئين السوريين على حد سواء - بالفرص الرقمية من خلال تحسين المهارات، وخلق فرص العمل، ومساعدة الشركات عالية النمو في الحصول على التمويل.

مساندة النمو



إعادة البناء على نحو أفضل

في الوقت الذي تتطلع فيه الاقتصادات النامية إلى التعافي، فإنها ستظل بحاجة مستمرة إلى المساندة على صعيد الاقتصاد الكلي، وكذلك إلى إصلاحات تعزز آفاق النمو. وتتيح المنتجات المعرفية للبنك الدولي أفكاراً ثابتة يمكن أن تساعد في إرساء الأساس للتعافي على المدى الطويل، من خلال نُهج تساعد البلدان في إقامة بنية تحتية أكثر قدرة على التكيف، والاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، والتكيف مع التغير السريع في المناخ.

البنية التحتية المستدامة. يتيح التعافي من جائحة كورونا فرصة للبلدان لإعادة البناء على نحو أفضل، وتحقيق أهدافها المتعلقة بالمناخ، وتحفيز الاقتصادات الضعيفة من خلال تنمية البنية التحتية المراعية للظروف المناخية. وتساعد مجموعة البنك الحكومات على تقييم المشروعات، والحصول على التمويل، والاستفادة من تمويل القطاع الخاص وخبراته.

- في 11 بلداً أفريقياً من جيبوتي إلى السنغال، سنستثمر أكثر من 5 مليارات دولار على مدى خمس سنوات للمساعدة في إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتطوير بنية تحتية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

- المساندة الشاملة.** من خلال تدعيم السياسات والمؤسسات استناداً إلى الديون والاستثمارات الشفافة والمستدامة، نعتقد أن بإمكان البلدان العودة إلى مسار النمو مع الحرص في الوقت نفسه على أن يكون هذا النمو مراعيًا للمناخ وقادراً على الصمود وشاملاً للجميع.
- في جامايكا، يساعد قرض لأغراض سياسات التنمية بقيمة 150 مليون دولار الحكومة على تقديم مساعدات مالية طارئة للفئات الأكثر احتياجاً، ومساندة مؤسسات الأعمال في مواجهة الصدمة الاقتصادية، وتدعيم المؤسسات المالية من أجل تحقيق التعافي المستدام والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.



إعادة البناء على نحو أفضل

تطلق مجموعة البنك الدولي حالياً استجابة غير مسبقة لمواجهة جائحة كورونا، معولة في ذلك على عمق تواجدها في البلدان الأعضاء وتأثيرها العالمي، فضلاً عن امتلاكها لمجموعة متنوعة من آليات التمويل المرنة، والمعرفة والخبرات العميقة متعددة القطاعات، وقوة جمع الأطراف على نطاق واسع.

نسعى إلى مساعدة البلدان على الخروج من الأزمة نحو تعافٍ أخضرٍ وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع. ولا يوجد مسار إلى تحقيق النمو المستدام طويل الأجل ما لم نحرز تقدماً مستمراً في الحد من الفقر وعدم المساواة.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة هذا الموقع:

www.worldbank.org/coronavirus

www.worldbank.org/vaccines

www.worldbank.org/changinglives

مصدر الصور: الغلاف الأمامي (باتجاه عقارب الساعة، من أعلى الصفحة): دومينيك شافيز/البنك الدولي، ستيف هاريس/البنك الدولي، هانيتسوا رافاليا/البنك الدولي، SHUTTERSTOCK.COM؛ الصفحة 2: SHUTTERSTOCK.COM؛ الصفحة 4: (من أعلى إلى أسفل) SHUTTERSTOCK.COM، دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 5 (من أعلى إلى أسفل): دومينيك شافيز/البنك الدولي، SHUTTERSTOCK.COM، آرني هويل/البنك الدولي؛ الصفحة 6: SHUTTERSTOCK.COM؛ الصفحة 7 (من أعلى إلى أسفل): دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ دومينيك شافيز/البنك الدولي.